مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571–588

التغيير في مرفولوجية المسكن عند العائلة الجزائرية: دراسة ميدانية

The change in the morphology of the dwelling among the Algerian family: a field• study

د.بن عاشور سهام Benachour Siham
جامعة الجزائر2(أبو القاسم سعد الله)
الايميل: Siham.benachour@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 30 /2021/07 تاريخ القبول19 /2021/09

ملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة القائمة بين الأسرة والمسكن بهدف معرفة مدى تأقلم العوائل الجزائرية مع النموذج الجديد من المساكن (العمارة) بعناصرها المادية والهندسية، بحيث أن هذا النموذج يقوم على مجموعة من الخصائص والمعايير الحديثة لا تناسب مع بنية العائلة الجزائرية ولا مع خصوصياتها، هذا ما دفعها للبحث عن حلول استعجالية عن طريق إعادة تهيئة المجال الداخلي للمسكن رغم محدودية مساحته حتى يستوعب عدد أفرادها واحتياجاتهم الإجتماعية بداخله خاصة في ظل تزوج الأبناء أو بلوغهم سن الزواج.

بعد الدراسة الميدانية التي أُجريت على 220 عائلة تقطن في حي عين النعجة إحدى بلديات ولاية الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى أن 193 عائلة أقرّت بعد كفاية غرف المسكن لأفرادها، و175 عائلة قامت بتعديل مرفولوجية السكن، بينما بلغ عدد العائلات التي عدّلت مساكنها بعد زواج أبنائها 158 عائلة، وهذه المعطيات تبرز نتيجة أساسية مفادها أن نموذج السكن الجديد لم يُراعِ بُنية العائلة الجزائرية ما دفعها إلى تغيير مرفولوجية مساكنها.

كلمات مفتاحية: المسكن؛ الأسرة؛ بُنية العائلة؛ مرفولوجية المسكن؛ زواج الأبناء.

Abstract:
In this study, we dealt with highlighting the relationship that exists between the family and the dwelling, with the aim of knowing the extent to which Algerian families have adapted to the new model of housing (architecture) with its material and engineering elements, so that this model is based on a set of modern characteristics and standards that are not compatible with the structure of the Algerian family or with its particularities, This prompted her to search for urgent solutions by rehabilitating the internal space of the dwelling despite its limited space in order to accommodate the number of its members and their social needs inside it, especially in light of the children getting married or reaching the age of marriage.
After the field study conducted on 220 families living in Ain Al-Naja neighborhood, one of the municipalities of the Algerian state, this study concluded that 193 families decided after sufficient rooms for their members, and 175 families modified the morphology of housing, while the number of families who modified their housing after the marriage of their children reached 158 A family, and these data highlight a basic result that the new housing model did not take into account the structure of the Algerian family, which prompted it to change the morphology of its homes.
Key words: housing; Family; The structure of the family; Dwelling morphology; Child marriage.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

1. مقدمة:

لقد ظهرت في بعض المناطق مدن جديدة على أسس تخطيطية جعلت منها بنية حضرية متعددة الوظائف يمكن اعتبارها لما تتميز به من تركيز للبشر وما تحدثه من خدمات وحاجات وما تتوفر عليه من امكانيات، القدرة التنظيمية للسكان وإشباع حاجياتهم بفضل إنتاجها وتجارتها وتجهيزاتها، إعتبارها المكان الذي تتسم فيه الإتصالات المتنوعة، إذ زاد الضغط على المدن الكبرى مع ضرورة إستقبال وحل مشاكلهم.

ونظرا للأهمية الإجتماعية الكبيرة للمسكن كحاجة ملحة للمواطنين، أصبح الطلب عليه مرتفع، إذ أدّى هذا الإرتفاع في الطلب إلى أزمة سكن حادة في ظل زيادة عدد السكان وعدم كفاية البرامج السكنية، وهذا ما نتج عنه ازدحاماً كبيراً داخل المسكن الواحد بسبب بسبب تكتل الخلايا العائلية داخل أسرة واحدة واسعة. إذ أنه من الواضح أن المسكن الذي تتجمع فيه أسر عديدة يحتاج حتما إلى تحولات وتعديلات تؤدي حتماً إلى تغيير شكله الداخلي، وهذه التحولات تجريها الأسر مقارنة بالظروف الإجتماعية التي تطرأ عليهاكزواج الأبناء وعدم قدرتهم على الحصول على سكن خاص أوحتى كراءه نظراً للظروف الاجتماعية الصعبة من جهة وغلاء سعر كراء الشقق والمساكن من جهة أخرى.

1.1 إشكالية الدراسة:

مع الإرتفاع السريع لنسبة التحضر الذي يقابله الحجم الهائل في تزايد الطلب على المساكن الحضرية خاصة في المدن والمراكز الكبرى. إضافة إلى العوامل الديمغرافية والثقافية التي قام ببنائها مع متطلبات وحاجيات السكان الإجتماعية وعدم توافق البناء والإطار الفيزيقي مع ثقافة العائلة الجزائرية التي طرأت عليها تحولات مستمرة مثل زواج الأبناء، الإنجاب. مما يؤدي إلى إرتفاع عدد الأسر في المسكن الواحد.

أصبح الضغط الديمغرافي الكبير على المسكن والغرف (معدل إشغال المسكن ومعدل إشغال الغرفة)، والذي تسبب فيه إرتفاع عدد الأولاد ووصولهم سن الزواج مما أدى إلى تكوين أسر جديدة داخل الأسرة الكبيرة، وهوما يؤدي حتماً إلى ارتفاع معدل الإنجاب، هذا النوع من التكتل للأفراد داخل مسكن واحد محدود المساحة يؤدي إلى ازدحام لا يحتمل مما أدى إلى التدخل على الإطار الداخلي

للمسكن بتحويل وظائف بعض أجزاءه بسبب دخول عنصر جديد من خلال عملية زواج أحد الأبناء، خاصة وأن المساحة الكلية لا تسمح بالتوسعة إنما بتعديل أوتغيير بعض وطائف المسكن.

فوراء هذا التعديل والتغيير خلفيات جوهرية جعلتنا نحاول الكشف عن الأسباب التي أدت ببعض الأسر للقيام بهذه العملية من خلال التدخل على الإطار المبني للمسكن بعد عملية زواج الأبناء أوعند وصولهم سن الزواج، وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر زواج الأبناء على مرفولوجية المساكن العائلية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- عدم تماشي السياسيات السكنية مع ارتفاع النمو الديمغرافي أدّى إلى أزمة سكنية حادة بالجزائر.
- عدم توافق طبيعة المسكن الحضري مع بنية العائلة الجزائرية يؤدي إلى تغيير مرفولوجية هذا المسكن.
- زواج الأبناء في ظل أزمة السكن يؤدي إلى تغيير مرفولوجية المساكن العائلية في الجزائر.

3.1 المنهج المتبع في الدراسة:

لقد تم توظيف المنهج الوصفي كمنهج مناسب لدراستنا الذي يعتبر الأسلوب الكمي لمعالجة البيانات بعد تكميمها تنتهي بجداول تحتوي على أرقام نستطيع من خلالها القيام بعمليتي التحليل والتفسير، وقد كان الغرض من استخدام هذا المنهج هو إحصاء عدد العائلات التي تسكن العمارات والتي قامت بإعادة تحويل أجزاء المسكن وتغيير وظائفه أوالتدخل على مرفولوجية المسكن، إذ قمنا بتقديم صورة واضحة عن هذه الظاهرة التي أصبحت شائعة في مجتمعنا وعن كيفية تعامل الأسرة مع أزمة السكن في حال تزويج أحد أبنائها أوالتفكير في تزويج أولئك الذين وصلوا سن الزواج.

4.1 عينة الدراسة:

تمثل العينة مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث الكلي، ويجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية والإجتماعية والحضارية والفكرية[1]. فالعينة التي أجرينا عليها الدراسة مكونة من 220 عائلة تقطن في حي عين النعجة إحدى بلديات ولاية الجزائر، إذ أن سكان العينة المبحوثة هم مجموعة من الأسر التي تسكن في العمارات ذات شقق من نوع أف 3 وأف 4، والتي تعتبر عناصر مشتركة في عدة مميزات ولها نفس الخصوصيات والتي من خلالها حاولنا التعرف على

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

طريقة تدخل العائلة على مرفولوجية المسكن (الشقة في العمارة) وعلاقتها بزواج الأبناء، عن طريق معرفة كيفية تغييرها أوتعديل بعض من أجزائها وإخضاعها وتوظيفها وإستغلالها وفقا للحاجيات الإجتماعية والمادية.

لقد إعتمدنا في هذه الدراسة على المعاينة العشوائية عن طريق توزيع مجموعة من الإستمارات على عدد من الأسر القاطنة في شقق العمارات والإتصال بهم مباشرة، "فالعينة العشوائية هي التي تم أخذها على أساس إعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع عند الأخذ".

5.1 أدوات جمع البيانات:

– **الملاحظة المباشرة:** وهذا عن طريق مراقبة وتتبع مجريات الأحداث، إذ قمنا برؤية ومشاهدة شكل المسكن من الداخل والتغيرات التي طرأت عليه والتي مسّت كل جزء من أجزاءه.

– **إستمارة إستبيان:** لقد تم استخدام أداة إستمارة الإستبيان في جمع البيانات والمعطيات الميدانية من المبحوثين، والتي ضمت مجموعة من الأسئلة بنوعيها المفتوحة والمغلوقة على نحويسمح بالمعالجة الإحصائية للبيانات التي تحصلنا عليها، فهذه الاستمارات قمنا بتوزيعها على العائلات بغرض الحصول على إجابات تساعدنا في الإجابة على سؤال الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات.

2. الجانب الظري للدراسة

1.2 السياسة السكنية في الجزائر:

تزداد مشكلات الإسكان في التعقيد بفعل الزيادة في عدد السكان (النمو الديمغرافي) بصفة كبيرة ومتواصلة وأحيانا غير منتظمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد التسارع في وتيرة التحضر كسببٍ آخر زاد من تعقيد مشكلات الإسكان، وهذا ما أدّى إلى خلق أزمة في قطاع السكن عن طريق وجود كثافة بشرية مرتفعة في بيئة جغرافية أومجال غير متناسق ولا يلاءم تلك الكثافة البشرية، فتوزيع السكان في بيئة لا تتناسب مع عدد الأفراد يؤدي إلى أزمة سكن أحيانا تكون حادة في أي مجتمع من المجتمعات ومن بينها الجزائر التي عرفت أزمة سكن حادة سببها الأول الطلب المتزايد على المساكن والمردود الضعيف للعرض (المساكن) مما أدى إلى عدم توازن بين الطلب والعرض، وهذا ما جعلها تعرف تراكماً

وتأخراً كبيراً في هذا القطاع، وهذا التأخير يقدر بالآلاف من المساكن. إذ أن التزايد السكاني المتواصل الذي تشهده الجزائر من فترة لأخرى، والتي بلغ في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2017 ما يقارب 2,24% مع نسبة تحضر بلغت 71% سنة 2018، فظاهرة النمو الديمغرافي من أهم الظواهر التي أثرت بشكل واضح في تحديد مظاهر النموالعمراني داخل المدن بنوعيه الأفقي والعمودي من جهة ونوع أونمط العمران من جهة أخرى، هذا ما جعل الإهتمام بقطاع السكن مسألة مهمة لا يمكن فصلها عن مخططات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها، هذا ما أدى إلى تفطن الدولة الجزائرية بأنه لا يمكن نجاح أي عملية تنمية وتطور إلا بالإهتمام بمجال الإسكان والبناء والتعمير قصد ضمان استقرار المواطن الذي هوعامل بشري ثابت ومحرك أساسي في سير مختلف نشاطات وقطاعات التنمية. وعليه قامت السياسات السكنية والعمرانية في الجزائر بوضع برنامج يهدف إلى التحكم في قطاع السكن من خلال سياسة سكنية شاملة باعتبارها من الأولويات، والتي هي "عبارة عن مجموعة منتظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة والهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل وآليات التدخل في السوق السكني وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل إحترام معايير السعر والكمية المحددة "[2].

عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات الجزائرية إنتعاشاً ومساراً آخراً إختلف عن الفترات السابقة، وتجلى ذلك من خلال بذل الجهود من طرف الدولة كإعادة الإعتبار لكل من السكن الإجتماعي والترقوي إبتداءا من سنة 1993، وكذا التنويع في الأنماط السكنية الحضرية كظهور السكن التساهمي في سنة 1995 وصيغة البيع بالإيجار في سنة 2001[3]، بالإضافة إلى توجه الدولة إلى بناء ما يعرف بنمط البناء العمودي أوالتوسع الرأسي أوالبناء متعدد الطوابق وهذا من أجل إستعاب الزيادة السكانية وتلبية الطلبات الكثيرة على السكن، واعتبر هذا النمط الجديد وسيلةً لتحدي الأزمة السكنية وإستجابة للظروف الإقتصادية وزيادة الطلب وقلة العرض الذي يخص المساكن، هذا النوع من المساكن أثبت نجاعته في تحقيق التنمية الحضرية، ومتواجدة على مساحة محدودة ومساهمته في حل أزمة السكن وكمحاولة لتسيير وتنظيم المدن التي تحتوي على كثافة سكانية عالية دون أن يحدث إختلالات بالمدينة.

2.2 بنية العائلة الجزائرية:

عرفت الأسرة الجزائرية بصفة عامة في السنوات الأخيرة الماضية تغيرات على مستوى البناء والوظائف والأدوار، أين أثبتت البحوث والدراسات أنه لا يوجد نمط واحد للأسرة، بل هناك أنماط متباينة حسب

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

الإختلافات الثقافية الواسعة النطاق، أكثر من هذا، هناك تباين في أنماط الأسرة داخل المجتمع الواحد، فالعوامل الثقافية والإجتماعية تتدخل بشكل أوبآخر في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها، إذ تظهر ملامحها على أنها وحدة إجتماعية وإنتاجية، والعلاقة بين أفرادها تقوم على أساس التعاون والمودة والإلتزام، كما أن للعوامل دور في تحديد شكل الأسرة وحجمها ووظائفها، إضافة إلى أن القوى الإجتماعية المتعددة تسهم في خلق شكل النسق الأسري المرغوب فيه إجتماعيا.

طرأت على العائلة الجزائرية تحولات عديدة نتيجة عملية التحضر منها تغير بناء الأسرة النازحة والريفية والتخلي عن النظام الممتد الذي كانت تتميز به معظم العائلات الجزائرية بحكم العادات والتقاليد من جهة، ونتيجة التغيرات الإجتماعية والثقافية السريعة التي أثرت على الأسرة من كل النواحي، من جهة أخرى، وباعتبارها الخلية الأساسية أوالخلية الأولى في المجتمع، فإن كل تغير فيها يؤثر على بنائها ونمطها وشكلها وحجمها ودورها يؤثر على المجتمع الكبير الذي يمر هو الآخر بمرحلة تغيير عميق التأثير بسبب بناءه الإجتماعي والإقتصادي وحتى السياسي، وهي من بين المؤسسات والبناءات التي مسها التغيير على جميع المستويات ومن كل النواحي. كل هذا انعكس على البنية والأدوار والوظائف من جهة، وعلى طبيعة ونوع العلاقات الأسرية الداخلية والقرابية ونوعها من جهة أخرى، فقد كان لعاملي التصنيع والتحضر الأثر الكبير في تعرض الأسرة إلى تغيرات أثرت على طبيعة تركيبتها ودورها.

كما أصبحت العائلة الجزائرية في هذه الفترة تتجه اتجاهاً فردياً قائمًا على الإختيار الحر مادياً وسكنياً وحتى في عملية الإختيار للزواج وإختيار الشريك، وذلك حسب الخصائص والميولات وحتى الظروف المتعلقة بكل عائلة وبكل فرد وأيضا بكل زوج على حدا. تتضح هذه التغيرات على المستوى الداخلي للأسرة من حيث الروابط الأسرية والعلاقات بين أفرادها التي أصبحت أكثر حرية وديمقراطية تقوم على التفاهم المتبادل والتعاون والتشاور والمشاركة. فالتحولات الإجتماعية والثقافية التي الأسرة الجزائرية أعطتها صبغة الإزدواجية والمتمثلة في التفكك وإعادة التركيب. فالأسرة حاليا تعرف حركة وتطوراً دائرياً، إذ تعرف في الفترة الأولى من تكوينها حالة الإمتداد مع أسرة الأب أو أسرة الإخوة، ثم ما تلبث أن تنفصل وتصبح أسرة نووية عندما يتزوج أبناؤها وينجبون أطفالاً، وقد تتحول مرة إلى حالة الإمتداد

وهكذا[4]. لكنها أصبحت في الوقت الحالي أسرة نووية بسيطة متكونة من الزوج وزوجته وأبنائهما، وهي أسرة تدبر شؤونها بنفسها وتبحث عن الإستقلالية[5].

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، ساهمت عملية التحضر أيضاً في تدعيم نمط الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة وزيادة حجم المشاركة في المسؤولية. كما عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات وتحولات نتيجة للهجرة والتصنيع والتعليم، مما أدى بشكل واضح كذلك إلى فقدان الأسرة لشكلها وبعض وظائفها كأسرة ممتدة لتتجه نحوشكل الأسرة النووية صغيرة الحجم مع احتفاظها ببعض سمات ووظائف الأسرة الممتدة. فالحياة الحضرية أوالحياة في المدينة تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والإختيار للزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كاتربية والضبط الإجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها.

فالتطور الإقتصادي المتمثل في ظهور الصناعة والتحضر جعل العائلة الجزائرية تفقد شكلها كعائلة ممتدة أي كثيرة العدد تضم أكثر من 11 فرداً لتتحول إلى شكل الأسرة النووية والتي غالبا ما تكون مبنية على الأب والأم وأبنائهما فقط، وهذا بانتقالها من العيش في الريف إلى السكن في المدينة التي لها طابع سكني وعمراني يختلف عن العمران الريفي، إذ نجد في المدينة أغلب أنواع المساكن عمودية (العمارات) وهذا لا يتماشى إلا مع عائلة نووية قليلة الأفراد. فالعائلة تكبر وتتطور من حيث الحجم والكم لتصبح العلاقة التي تربط فيما بين أفرادها لها علاقة بإمكانياتهم السكنية[6].

فمن خلال الدراسة التي أجراها الأستاذ "محمد بومخلوف" حول نمط الأسرة الجزائرية أكد أنه ليس صحيحاً الإعتقاد أن الأسرة الممتدة هي من خصائص المجتمع الريفي، فرغم التشابه الكبير في نمط الأسرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية عموما فإن الأمر يختلف بالنسبة للحجم، فالأسرة الريفية أكبر حجما من الأسرة الحضرية التي يقل عددها عن 7 أفراد أي بنسبة 1,36%، بينما تبلغ هذه النسبة لدى الأسرة الريفية 3,35% وفي المقابل نجد الأسرة الحضرية التي يزيد عدد أفرادها 8 تمثل 1,22%، بينما تبلغ هذه النسبة 6,41% بالنسبة للأسرة الريفية[7].

3.2 أسباب بقاء الأبناء بعد زواجهم في بيت العائلة:

لقد اتفق الباحثون الإجتماعيون والمهندسون المعماريون على أن السكن في المجتمع الجزائري كان صورة للواقع المعاش، وكان تجسيداً للبنيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية على المكان، فلا يمكن أن تندثر الروابط والتقاليد والعادات والممارسات بمجرد التحول في النماذج السكنية[8].

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

يمكن أن نلمس العلاقة بين الأوضاع والظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وبين نمط إمتلاك السكان للمجال السكني (المسكن) في نظام الإقامة بداخله من خلال أسلوب البناء ونوعه والإمتلاك والحيازة الإجتماعية للمسكن في حد ذاته وللتجمعات السكنية بصفة عامة. كما تتحكم في عملية التأثير على المسكن والتأثر به مجموعة من الظروف والعوامل النفسية والإجتماعية والثقافية التابعة للنظام الإجتماعي التقليدي، والذي أعتبر هذا النظام الإجتماعي كإسقاط على المكان. فعملية التخطيط أوالتصميم الهندسي الداخلي للمسكن قادرة على التغيير من عادات وتقاليد وسلوك وممارسات ساكنيه أومستخدميه باستخدامهم لهذا المنشأ.

وقد شملت هذه العوامل الإجتماعية والثقافية إلى جانب علاقة الفرد بأسرته ما يسمى بالترابط وبالتفاعل الإجتماعي بين أفراده، وتتميز الروابط الإجتماعية والثقافية داخل المسكن وداخل الجماعة (بين أفراد الأسرة) بالتلاحم والترابط فيما بينهم والتعاون، حيث تشكل الأسرة محور وأساس نشاط الفرد وحيويته بتوظيف نظام القيم والمعايير التربوية والإجتماعية السائدة والتنشئة المناسبة التي يجب احترامها والإمتثال لها، باعتبار أن للمسكن أهمية كبيرة في المجتمع، إذ أنه يعكس المستوى المعيشي للعائلة ونمط حياتها ويلبي حاجياتها ورغباتها الأساسية الفيزيولوجية والنفسية والثقافية والإجتماعية، ومن بين هذه الإحتياجات ما هوضروري ومنها ما هوكمالي، فالإنسان لا يمكن أن يعيش بدون مسكن يأويه لأنه ببساطة يوفر له كل إحتياجاته المتنوعة. كما أثبتت الدراسات أن العائلة بحاجة إلى توسيع مسكنها وبحاجة إلى إمتلاكه وتهيئته، ووهي بحاجة كذلك إلى الراحة.... إذن فالمسكن يساعد على إشباع هذه الإحتياجات الأساسية[9].

فالحاجة الماسة إلى مكان أوملجأ يأوي إليه الإنسان تدفعه عندما يتحصل على مسكن أن يقبل بأي نمط من السكن وبدون أي شروط، وأن المسكن بنية إجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى قبل أن يكون مجموعة جدران وأرضيات وأسقف ونوافذ وأبواب.

ولهذا فإن معظم السكنات الحالية التي أنجزت بالمدن هي عبارة عن سكنات عمودية (عمارات) قامت الدولة ببنائها لتوفير أكبر عدد من السكنات ذات التصميم النهائي والمتكرر والمنظم هندسيا هذا من أجل حل مشكل السكن في فترة قصيرة.

هذا النوع من العمارات أنجز في الدول الأوروبية للأسرة النووية والعازبين فقط، لأن فكرة العائلة الممتدة تتجه نحوالانقراض والزوال وهي على العموم مساكن عادية تستجيب لمتطلباتهم الشخصية للإنفراد والنوم والراحة، الدراسة الفردية واستقبال الأصدقاء، بينما في الجزائر فلازالت العائلة من الصنف المتجول في مختلف أرجاء المسكن الجماعي الجديد، إذ يلاحظ تغييراً في الكثير من أجزاء مساكن العمارة خاصة في الشرفات والفتحات[10].

فالتكوين العائلي وتماسكه وانسجامه وحجمه واستمراره، كل ذلك سيتوقف بدرجة أساسية على مسكنها التي قد تتوفر فيه الخلية العائلية (نوع العائلة)، ومن الواضح أن المسكن الذي تتجمع فيه أسر عديدة يحتاج حتما إلى تحولات وتعديلات وتدخلات، مما يغير في شكله المرفولوجي الداخلي، وهذه التعديلات تجريها بعض الأسر بسبب ظروف إجتماعية محددة مرتبطة بزواج الأبناء واستقبال زوجة جديدة من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع عدد أفراد الأسرة. هذه التعديلات لها علاقة مباشرة بأزمة السكن وقلة الإمكانيات المادية للعائلات. فالشكل الجديد للعمران أي العمارات التي قامت الدولة ببنائها لا تراعي في الكثير من الأحيان شروط وحاجات الأسر الجزائرية من الناحية الثقافية والإجتماعية والديمغرافية[11].

فارتفاع عدد أفراد الأسرة وتغير نمط الحياة فيها حتما سيؤدي إلى تغيير مرفولوجية وشكل المسكن الذي يعتبر ذومساحة محدودة غير قابلة لتوسيع وزيادة مساحته والذي يتسع فقط لعدد محدود من الأفراد. "فتصور نموذج لائق للمسكن والإمكانيات السكنية عامة سوف يحدد التصرف العائلي اتجاه مسكنها، وهذا من خلال كل الأشخاص الذين يكونون الخلية العائلية"[12].

4.2 التغيير في مرفولوجية المسكن:

تعرف شقق العمارات في بلادنا ظاهرة التعديلات وعملية التدخل على مرفولوجية المسكن والتي تجريها العائلات على مساكنها، مما يؤدي بالتدرج إلى التغيير الكلي للتصميم الهندسي الأولي لشقق العمارات وشكلها العام. فهذه التعديلات بتفاصيلها وأشكالها المختلفة هي تعبير عن الإحتياجات الحقيقية للسكان في ظل الأزمة السكنية التي تعرفها المدن الجزائرية، فالعمارة الحديثة هي عبارة عن طوابق متشابهة ذات تصميم متكرر مرتبط فقط بالعائلة المتوسطة، فتصاميم العمارة الحديثة لا تتلاءم مع حجم العائلة لذلك يقوم السكان بتحويل الفراغات الإضافية إلى فراغات أساسية مثل غلق الشرفات واستعمالها كحمام أومطبخ، وتحويل المطبخ إلى غرفة نوم، وأحيانا الشرفة إلى مطبخ ثاني إذا كانت هناك أكثر من

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

أسرتين تعيش في نفس المسكن، وتقسيم غرفة الجلوس (الصالون) إلى قسمين للتفرقة الجنسية أي قسم للإناث وقسم للذكور[13].

فالعمارة الحديثة تبنى عموما على أساس تصميم نهائي دائم، وبذلك فإنها تفقد خاصية التوسعة في المساحة، وهوما ينافي الديناميكية الإجتماعية التي يخضع لها العمران، فالمجتمع إبتداءً من خليته الأساسية وهي الأسرة كجسم حي متحرك باستمرار وبتغير تركيبته تبعا للأحداث الإجتماعية من ولادات ووفيات وزواج... وتبعا لهذا فعلى الفراغ المعماري وخاصة الوسط السكني أن يستوعب هذه الدينامكية الإجتماعية التي يخضع لها العمران، وهذا تبعا للمستجدات التي تحدث للعائلة الجزائرية، فما يحدث بين الإطار الثابت للسكن من جهة والدينامكية الإجتماعية من جهة أخرى هوتصادم بطيء يفرز تلك التعديلات والتدخلات على مرفولوجية المسكن من طرف ساكنيه. ففي مجتمعنا الجزائري يشهد النظام الأسري العديد من التغيرات التي تخص الوظائف والمكونات والأدوار الأساسية في البنية العائلية مقارنة بالمسكن الذي يتغير وفق التغيرات التي تطرأ على العائلة ووفق لحجمها وحاجياتها لهذه التغييرات مما يجعلها في كثير من الأحيان تتنازل عن العديد من خصوصياتها وعاداتها وممارساتها تماشيا مع تطور المجتمع ومع التغيرات التي تحدث داخله.

فدراسة إحتياجات الأسرة والمتطلبات الفعلية لأفرادها تحتم علينا البحث عن حلول تطبيقية ومعالجات سريعة من خلال التدخل على المساحات الفارغة من جهة، والأجزاء التي تعتبر في نظرهم زائدة عن حاجات الأسرة، وهذا من أجل تلبية الإحتياجات الوظيفية والإجتماعية والإقتصادية لأفراد الأسرة، لذلك تعمل الأسرة على إستحداث بعض الأماكن داخل المسكن حتى ولوكان محدود المساحة بتغيير وظائف بعض أجزاءه لأهمية هذا التغيير بالنسبة للعائلة كوسيلة من أجل تحقيق وتوفير الضروري على حساب الكماليات والتي في غالبيتها تمثل الإحتياجات الفعلية للأسرة الجزائرية، لكن من جهة أخرى فإن هذا الأمر يؤدي إلى ضيق المسكن وتكثيف داخلي كبير.

ومن الواضح أن المسكن الذي تتجمع فيه أسر عديدة يحتاج حتما إلى تعديلات وتحويلات على بعض أجزاءه مما يحدث تغيير في شكله الداخلي، وهذه التعديلات تجريها الأسر بسبب ظروف مرتبطة بشكل كبير بزواج الأبناء، إضافة إلى تغير حجم الأسرة ونمط الحياة فيها حتما يؤدي إلى التغيير في شكل

المسكن رغم محدودية مساحته التي لا تسمح للعائلة من تغييره أو التدخل على إطاره نهائيا. فهذا النوع من الوحدات السكنية التي تقيم فيها العائلات الجزائرية (العمارات) لا يؤدي وظيفته كاملة اتجاه تلك العائلات كما أنه لا يعبر عن ثقافتها وطبيعة بنيتها الممتدة التي غفل عنها المعماريون عند تصميمها وبناءها، إذ أن مساحة المسكن ومكوناته منها العوامل المادية المتعلقة بالإحتياجات الوظيفية وإستغلال الفراغات وكيفية الإستفادة منها، مع مراعاة العوامل الإجتماعية للأسرة مثل حجمها وعدد أفرادها وعدد الأسر النووية بداخلها إذا كانت خاصة عائلة ممتدة، إضافة إلى توفير الخصوصية لهم حسب ما تمليه العادات والتقاليد والأعراف المؤثرة في تصميم المسكن.

3. الجانب الميداني للدراسة:

تعرف العمارة في بلادنا ظاهرة التعديلات وتدخل أفراد الأسرة على إطارها المبني عن طريق إعادة تغيير بعض وظائف أجزائها مما يؤدي إلى التغيير في التصميم والشكل العام للمسكن من الداخل . فهذه التعديلات هي في الحقيقة ما هي إلا تعبير عن الإحتياجات الحقيقية لساكني شقق العمارات ذات المساحة المحدودة والتصميم النهائي، وبذلك فإنها تفقد خاصية التطور، وهذا ما يتنافى مع قدرة إستعاب تلك الشقق مع حجم الأسرة من جهة ومع الظروف الإجتماعية التي قد تطرأ عليها من جهة أخرى .

1.3 عامل التعديل في المسكن:

التشييد المعماري للعمارة وبالرغم من توفر كل الوسائل والتجهيزات الضرورية في كل مسكن إلاّ أنه لا يؤدي وظيفته الكاملة في الإستجابة لمتطلبات الأسرة وحجمها وعدد أفرادها ونوعها، وفي بعض الأحيان لا يعبر على ثقافة العائلة الجزائرية وخصوصيتها، ولأن الأسرة تتكون من الذكور والإناث فقد وجب عليها التفرقة الجنسية، بحيث للذكور غرفة خاصة بهم وللإناث غرفة خاصة كذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول العائلة الجزائرية في الكثير من الأحيان الحفاظ على إمتدادها (عائلة ممتدة) خاصة عندما تقوم بتزويج أبنائها الذين وصلوا سن الزواج مما يحتم عليها توفير غرف لكل زوج، وبما أن شقق العمارات بطبيعتها تكون محدودة المساحة وأحيانا ضيقة لا تستوعب ساكنيها وتضيق عليهم خاصة مع زيادة عدد

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571–588

أفرادها، وجدنا أن غالبية الأسر أقرت بأن مساكن العمارات لا تكفي كل أفراد العائلة مما تؤثر على الحياة الإجتماعية بداخله، وهذا الجدول يبين إن كان المسكن يكفي ويتسع لكل أفراد العائلة أم لا؟

جدول رقم 1 : يوضح إذا كانت غرف المسكن تكفي كل أفراد العائلة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم تكفي	7	%12,27
لا تكفي	193	%87,72
المجموع	220	%100

تشير النتائج إلى أن 12,27% فقط من المجموع الكلي للعائلات من أن غرف المسكن الذين يعيشون فيه يكفي جميع أفراد العائلة، وهي التي تمثل في غالبيتها الأسر الزواجية أو النووية التي يتكون عدد أفرادها من الزوج والزوجة وأطفالهما الصغار فقط، في مقابل 87,72% من الأسر التي ترى أن عدد غرف المسكن الذي تعيش فيه فيه لا تكفي كل أفرادها، وهي في الأساس عبارة عن أسر ممتدة وعدد أفرادها كبير وتتكون من العديد من الأسر النووية التي تكونت بعد زواج الأبناء وإنجابهم لأطفال .

هذا ما يؤكد عدم التوافق الواضح بين عدد غرف شقق العمارات وحجم العائلة، مما يؤدي إلى تزاحم وكثافة سكانية عالية داخل المسكن والغرف من خلال إرتفاع معدل إشغال المسكن والغرف.

وقد أثبتت الدراسة الميدانية التي قمنا بها أن هناك نسبة كبيرة من الأسر قامت بالتدخل على مرفولوجية المسكن وإعادة تعديل بعض من أجزاءه، فتحصلنا على 175 عائلة من مجموع 220 عائلة قامت بعملية التعديل وتغيير وظائف أجزاء المسكن أي بنسبة 79,54% مقابل 45 عائلة فقط لم تقم بالتعديل، أي بنسبة 20,45% . وهذا التعديل له علاقة مباشرة بارتفاع عدد أفراد الأسرة من جهة، وبوجود حدث إجتماعي قد يطرأ عليها والتي تتعارض شكلا ومضمونا مع الخصوصيات الإجتماعية والثقافية للعائلة الجزائرية من جهة أخرى.

جدول رقم 2: يوضح عدد الأسر التي قامت بالتعديل:

الإجابة	التكرار	النسبة
أسر قامت بالتعديل	175	79,54%
أسر لم تقم بالتعديل	45	20,45%
المجموع	220	100%

المصدر: الدراسة الميدانية

تشير النتائج أن العائلات التي شملتها الدراسة تعيش أزمة حقيقية داخل مساكنها، إذ ومع صعوبة التكيف داخل هذا النوع من المساكن، إلاّ أنها تحاول التأقلم والتكيف مع المجال الجديد بتحويل بعض أجزاءه وتعديلها وإعادة تجهيزه عن طريق إعادة التقسيم الوظيفي للمجال الذي تسكنه لكي يتلاءم مع حجم وعدد الأسر الموجودة فيه، لتصبح في هذه الحالة التعديلات ضرورية كي تتماشى مع مع الحاجيات الضرورية للعائلة.

فمختلف التعديلات التي قام بها السكان على الإطار المبني الداخلي لمسكنهم كان الغرض منها محاولة لتوسيع المسكن ليتلاءم مع حجم العائلة، هذا التعديل راجع لعدم الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الإجتماعية والثقافية للعائلة الجزائرية. فقامت العديد من العائلات بتحويل المطبخ إلى غرفة والحمام إلى مطبخ صغير. هذا ما يعني أن مستعملي هذا النوع من المساكن يلجئون إلى التدخل على مجالاتها الداخلية كمحاولة للتكيف معه وذلك عن طريق التوسع داخل المسكن نفسه باستحداث مجالات جديدة.

2.3 التدخل على مرفولوجية المسكن وعلاقته بزواج الأبناء:

يعود التدخل على مرفولوجية السكن من طرف العائلات الجزائرية إلى وجود أبناء متزوجون ولديهم أطفال ويقيمون في المسكن العائلي، أو إلى وصول أبناء آخرين سن الزواج. فبقاء الأبناء المتزوجون في المسكن العائلي رغم أنه شيء مألوف في المجتمع الجزائري لطبيعة العادات والتقاليد التي تبحث دائما على الحفاظ على نظام العائلة الممتدة، إلا أنّ لهذا الأمر علاقة مباشرة بأزمة السكن، والدليل على ذلك نجد أن سكن الأبناء المتزوجون يكون في المسكن العائلي بعد زواجهم مباشرة وهذا لعدم قدرتهم على إمتلاك مسكن مستقل بسبب قلة الإمكانيات المادية .

وهذا ما أكدته النتائج الميدانية التي تحصلنا عليها، إذ وجدنا أن 62,38% من مجموع الأسر يسكن معهاإبن واحد متزوج بعد زواجه مباشرة في المسكن العائلي، و34,26% من الأسر لديها إبنان متزوجان يقيمان مع العائلة الكبيرة في نفس المسكن بعد زواجهم، وهذا راجع إلى أن أزمة السكن تعد من الأسباب الحتمية لبقاء الأبناء بعد زواجهم في مسكن العائلة (في مسكن آبائهم) رغم محدودية مساحة المسكن في غالب الأحيان. هذا فيما يخص الأبناء المتزوجون، أما بالنسبة للأبناء غير المتزوجون فقد أكدت الدراسة على وجود 57,56% من الأبناء الذين وصلو سن الزواج مقابل 42,43% لم يصلوا بعد سن الزواج كما أكدّت الدراسة أن هناك 93,22% من الأبناء المتزوجون لم يستطيعوا

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571-588

الإستقلالية في مسكن خاص بسبب عدم توفر مسكن خاص ومستقل، أو عدم توفر الإمكانيات المادية للحصول على مسكن مستقل، مما يفرض على الزوج الجديد البقاء في المسكن العائلي .

وهذا الجدول الذي بين أيدينا يؤكد أن هناك علاقة بين تعديل المسكن وتغيير بعض أجزاءه وزواج الأبناء .

جدول رقم3: يمثل علاقة تعديل المسكن بزواج الأبناء:

	زواج الأبناء	عدم زواج الأبناء	المجموع
تعديل المسكن	%90,28/ 158	%9.71/17	175
عدم تعديل المسكن	%17.77 /08	%82.22/37	45
المجموع	166	54	220

المصدر : الدراسة الميدانية

الإحصائيات الظاهرة في الجدول تشير إلى أن كل الأسر التي قامت بعملية التعديل وتحويل بعض أجزاء المسكن لديها أبناء وصلوا سن الزواج وليس لديهم الإمكانيات لتوفير مسكن مستقل، حيث لاحظنا أنه توجد علاقة وطيدة بين تعديل أجزاء المسكن وزواج الأبناء، إذ نجد 90,28%من العائلات قامت بتعديل المسكن بسبب زواج الأبناء، مقابل 9,71% من العائلات قامت هي الأخرى بتعديل أجزاء المسكن لأسباب أخرى غير زواج الأبناء من بينها التفرقة الجنسية وتوسعة المسكن.

فبما أن البنية العائلية لعينة البحث بدأت تتكون وتتشكل من جديد بسبب زواج الأبناء وتكوين أسر جديدة، هذا الأمر أدى بهم واضطرهم بعد زواجهم للسكن مع أهلهم بسبب أزمة السكن من جهة وقلة الإمكانيات المادية للأبناء للحصول على مسكن مستقل من جهة أخرى، لذلك قامت العائلات بتعديل وتغيير بعض أجزاء المسكن ليتلاءم مع حجمها، وقد تم التقسيم الوظيفي للمسكن على النحو التالي:

– **الغرفة:** وتمثل مجال للحياة الشخصية للزوجين، أما الغرفة الخاصة بالوالدين فهي في معظم الحالات تستعمل لأغراض أخرى كأن يستعملها الأبناء لغرض الدراسة أو المطالعة، والغرف الأخرى المتبقية فهي ذات إستعمالات عديدة مثل النوم والجلوس وأحيانا لتناول الوجبات.

– **قاعة الإستقبال أوالصالون:** بعد أن كان الصالون في البداية مكاناً لاستقبال الضيوف، لكنه ومع

ضيق المسكن وارتفاع عدد الأفراد في العائلة الواحدة تحول إلى مكان لاستعمالات أخرى متعددة مثل الأكل والنوم والدراسة.

-**الحمام:** فقد لاحظنا أنه في الغالب قد ألغيت وظيفته عند العديد من الأسر ليعوض بوظيفة أخرى أكثر أهمية في نظر الأسرة و هي المطبخ .

فكثيرا ما يلجأ أفراد الأسرة إلى تحويل مجالاتهم الداخلية أو بعض من أجزاء المسكن الداخلية إستجابة لمتطلبات العائلة، وهذا من أجل ضمان إستعابها لكل أفرادها، وكمحاولة للتكيف مع هذا المجال المحدود (شقق العمارة) باستحداث مجالات جديدة داخل المسكن عن طريق عملية تغيير كعملية غلق الشرفات واستعمالها لأغراض أخرى أوتحويل أجزاء أخرى إلى غرف إضافية، وكل هذه التغييرات تؤثر سلبا على الجانب الجمالي الداخلي للمسكن، أوحتى العمارة من خلال ظهور بعض التشوهات على إطارها، إلا أن الجانب الجمالي غير مهم بالنسبة للعائلة مقارنة باحتياجها لغرف إضافية تسع كل أفرادها أو أسرها النووية.

إن واقع إشغال المسكن والغرف، أي تأزم مشكل السكن ذو ارتباط وثيق بحدث الزواج، فكلما كان هناك زواج يفترض بالمقابل وجود مسكن خاص لكل زوج جديد، لكن مع مشكل السكن نجد أن معظم الأبناء عندما يتزوجون يقيمون مع آبائهم في المسكن العائلي مع إضافة بعض التعديلات على أجزاءه ليتلاءم وحجم الأسرة بعد دخول الوافد الجديد. فالمجال المعطى لهذه الحالات محدود المساحة جعل من المستحيل توسعته من حيث المساحة، لكن هذا لم يمنع العائلات من التدخل عليه وتحويل بعض وظائف أجزاءه، فالتغيير والتعديل والتدخل على أجزاء المسكن هنا ضروري سببه ظروف إجتماعية أهمها زواج الأبناء. حيث أصبح تعديل أجزاء المسكن عادة عند العديد من الأسر الجزائرية القاطنة بشقق العمارات، إذ أنه وعند الإستعداد لإستقبال زوجة جديدة لأحد الأبناء يقوم الوالدين بإعادة تهيئة المسكن بإضافة غرفة إضافية على حساب بعض الأجزاء الأخرى أهمها المطبخ وأحيانا الحمام وحتى الشرفة لم تسلم من التدخل والتعديل. وقد أثبتت النتائج الميدانية أن 43,22% من العائلات قامت بعملية التعديل في وظائف المسكن والتدخل على مرفولوجيته بسبب زواج الأبناء. فوصول الأبناء سن الزواج أصبح يعرقل النظام الهندسي والمرفولوجي للمسكن إذ نجد في بعض الأحيان يتم التحويل والتعديل على حسب الحاجات الإجتماعية لكل عائلة، فتصبح التدخلات على المسكن والتغيير في بعض أجزاءه لازمة وضرورية نظرا لإرتباطها بالتحولات الإجتماعية

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد 5 / العـدد: 2 (2021)، ص571–588

4 .الخاتمة:

مازالت العائلة الجزائرية ذات بنية قوية رغم كل الإضطرابات التي عانت منها، ويظهر هذا في أن العائلة الممتدة مازالت قائمة ومستمرة بحجمها وبنيتها ووظائفها حتى في الوسط الحضري، لأنها تنمو وتتطور في حجمها وعدد أفرادها وعدد الأسر فيها ومدى إرتباطهم ببعضهم البعض إعتماداً على إمكانياتها السكنية .

فالمسكن يعطي صورة واضحة على وضعية العائلة وحالة معيشتها بداخله، لذلك نجد أن عمليات البناء والتعديل في أجزاء المسكن وإستعمالها الإجتماعي يأخذ بعين الإعتبار التداخل بين بنية الأسرة من جهة ومساحة المسكن من جهة أخرى.

فقد أكدّت النتائج الميدانية أن تغير البنية العائلية وحجمها يؤدي حتما إلى التدخل على المسكن، إذ أن زيادة عدد أفراد العائلة وزيادة عدد الأسر النووية داخل المسكن الواحد يؤدي حتما إلى إزدحام وإرتفاع في معدل إشغال المسكن والغرف، مما يؤثر حتما على الإطار المبني للمسكن من خلال عملية التدخل عليه وتعديل وإعادة تحويل وظائف بعض أجزاءه، فالتغيرات التي يحدثها السكان على مسكنهم تكون حسب حاجياتهم وإمكانياتهم المادية وهذا ما يثبت أنه لازال لحد اليوم المواطن الجزائري يبحث عن حلول تطبيقية تمكنه من التوفيق بين متطلبات الثقافة التقليدية التي ينتمي إليها وبنية العائلة الجزائرية التي لها خصوصيات خاصة بها وبين الإطار العمراني الجديد الذي يسكنه دون أن يشارك في تصميم.

5.الهوامش

[1] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول السكن الإجتماعي، دورة مارس 1995.

[2] Ministère de l'enseignement supérieur: La question du logement a Alger.

[3] محمد بومخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري: بحث مقدم للملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع حول " التغيرات الاجتماعية والتغيرات الأسرية، 20 و 21 جانفي 2004.

[4] مصطفى بوتفنوشنت، العائلة الجزائرية: التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

[5] نفس المرجع،ص 413

[6] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 11.

[7]الطياش خالد، بعض الأحياء تفتقر للترابط الإجتماعي و البعض الآخر يزرع الألفة بين ساكنيه، جريدة الرياض، العدد 1474568، ذي القعدة،1429 هجري.

[8] عبد الحميد ديلمي، دراسة في العمران: السكن و الإسكان، ط 1، دار الهدى للنشر، 2007، ص 181

[9]نفس المرجع، ص 179.

[10] جيلالي بن عمران، أزمة السكن: أفاق التنمية الإشتراكية في الجزائر، ترجمة عبد الغني بن منصور، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، بدون سنة، ص 174.

[11]إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي، طبعة 2، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1976، ص 112.

[12]عبد القادر حليمي، مدخل إلى الإحصاء، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 113.

[13]بلخثير بديع الزمان، أزمة الإسكان و المبادرات الفردية و الأسرية، رسالة ماجستير، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1992، ص ص 111-110.